الدولة تفتح عينها على السلاح الفلسطيني والوطني وتتعامى عن الفاشيين

اصبح من المعتاد ان يعود الحديث الى « الملف الفلسطيني » و « التجاوزات الفلسطينية » ، كلما وجدت الجبهة « اللبنانية » ضرورة الانتقال خطوة جديدة في مخططها ، او كلما وجدت نفسها معزولة عن الجماهير بسبب ممارساتها . غير ان الاسبوع الحالي شهد انتقال الحكومة اللبنانية السريع الى فتح هذا الملف تحت شعار حل الازمة اللبنانية .

فقد حولت الحكومة في جلستها الاخيرة مقررات بيت الدين الى برنامج تطبيقي خصص بندا اساسيا من بنوده لانهاء الوجود الفلسطيني المسلح ، وأوكل الى قوات الردع العربية مهمة انجاز هذه المهمة . وبغض النظر عن سهولة او صعوبة التنفيذ السريع للقرارات وللبند الفلسطيني منها ، فان هذه القرارات تخدم اهدافا محددة على المدى القصير والبعيد .

فمسؤولية الجبهة « اللبنانية » في اشعال الحرب الاهلية في لبنان وفي استمرار هذه الحرب في الجنوب وبيروت والجبل ، باتت امرا واضحا لم تعد حتى الولايات المتحدة وفرنسا قادرة على انكاره ، والتعاون بين الجبهة « اللبنانية » و « اسرائيل » للاستمرار في تنفيذ المخطط الفاشي اصبح من المسلمات بعد ان اعترفت رموز القوى الفاشية نفسها بهذا التعاون . اذن لماذا رفض مجلس الوزراء تحديد المسؤول الحقيقي عن الازمة اللبنانية وانتقل الى فك عزلة الجبهة « اللبنانية » بالتركيز على الوجود الفلسطيني المسلح ؟

لا شك بأن اولى نتائج قرارات مجلس الوزراء اللبناني كانت محاولة صرف الانظار مجددا عن الطرف الذي يواصل منذ اكثر من اربع سنوات محاولة فرض هيمنته على لبنان والقضاء على الوجود الوطني فيه .

اما النتيجة الثانية فتتمثل بأن مجلس الوزراء بعد ان رفض تحميل الاحزاب الفاشية مسؤولية ما يجري اعطاها ورقة سياسية تستعملها للحفاظ على وجودها وللاستمرار في مخططها بحيث سترفض هذه الاحزاب تسليم سلاحها قبل جمع السلاح الفلسطيني ! وهكذا تكون الحكومة اللبنانية قد ساوت بين سلاح الثورة الذي يهدف الى محاربة العدو وتحرير فلسطين وبين سلاح القوى الفاشية التي احرقت القسم الاكبر من لبنان وما زالت تعلن عزمها على الاستمرار في سياستها .

وبالفعل لم تترك الجبهة « اللبنانية » الفرصة تمر ، فقد كان التعليق الاول لكميل شمعون وبيار الجميل على المقررات مرتكزا حول ضرورة تقليص « الوجود الغريب المعنوي والعسكري » وضرورة انهاء « الاحتلال الفلسطيني » .

وانطلاقا من طبيعة النظام اللبناني وطبيعة الهجمة الرجعية التي تستهدف المنطقة فان ما يهم النظام اللبناني في المرحلة الراهنة ليس محاكمة ضباط الحدود المتعاونين مع « اسرائيل » لانها تعرف عجزها عن ذلك ، بل يهمها تطبيق مقررات الرياض والقاهرة آخذة بعين الاعتبار قرارات مجلس الامن ، اي وجود القوات الدولية في الاماكن التي نصت الاتفاقات على وجود المقاومة فيها .

والدولة اللبنانية تعرف جيدا ان الوضع في الجنوب ووجود الجيب الفاشي المتعاون مع « اسرائيل » لن يتبدل قبل ان تظهر الدولة « حسن نيتها » وتعمل على انهاء المقاومة الفلسطينية في الجنوب ، والا فان تجربة طليعة الجيش التي منعها التحالف الصهيوني ـ الفاشي من الوصول الى تبنين مرشحة لان تعيد نفسها . ومن هنا فان الخطوة الاولى التي ستسعى الحكومة الى تحقيقها هي المطلب « الاسرائيلي » ـ الرجعي القديم ، اي محاولة تكبيل المقاومة تمهيدا لسحب سلاحها تحت شعار تطبيق الاتفاقات .

لا شك بأن اهم الدروس التي يمكن استخلاصها من قرارات مجلس الوزراء هو التأكيد على خطورة التنازلات وخطورة استعمالها سبيلا لحماية الثورة ، ولهذا فان الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية مطالبتان بوقف المراهنة على الحلول المجتزئة التي لم تؤد سوى الى خدمة المخطط الفاشي وباعتماد طريق مواجهة هذا المخطط واحباطه . ولا بد لدول الصمود والتصدي ان تترجم قراراتها وبياناتها الى دعم للثورة ومساندتها في مواجهة الحلقة الجديدة على الصعيد العملي ، حتى لا تسقط هذه القرارات امام التجربة العملية بعد ان فشلت في لعب دورها خلال الغزو الصهيوني للجنوب .

الفاشيون يصعّدون عمليات القمع ضد الجماهير

تقوم عصابات الكتائب والاحرار في الفترة الاخيرة بتصعيد عمليات القمع والاضطهاد ضد المواطنين والجماهير في المناطق الخاضعة لارهابها .

ولقد نقلت وفود عديدة للمسؤولين ولفصائل الحركة الوطنية صورة عن تلك الممارسات الفاشية وعن حاله العليان التي تسود اوساط المواطنين في تلك المناطق نتيجة هذه الممارسات .

ويبدو ان تصعيد عمليات الاضطهاد والقمع هذه تتم بسبب شعور العصابات الفاشية بان الجماهير التي رضخت لارهابهم طوال الفترة الماضية قد عيل صبرها وبدات تتحرك وتتجرأ على رفض الاذلال والاكراه اللذين تمارسهما العصابات الفاشية . فقد ساد في مناطق كسروان وجبيل والمتن بعد المعارك العنيفة الاخيرة شعور بين المواطنين من ناحية وبين صفوف الاحزاب الفاشية بان آل شمعون والجميل يسيرون في طريق التهلكة .. تهلكة المواطنين في الوقت الذي تستمر فيه العائلتان واتباعهما في نهب المواطنين وفرض الخوة عليهم بالقوة وفي مصادرة املاكهم . وبالاضافة الى ذلك فقد نما وعي عام في اوساط المواطنين حول خطورة المؤامرة التي يتعرض لها لبنان على يد العصابات الفاشية وحقيقة ارتباطها بالعدو الصهيوني . وكان ما قاله النائب فؤاد لحود يوم الاربعاء الماضي ابرز نموذج على ما يدور بين المواطنين من قناعات سياسية .

فقد صرح فؤاد لحود « بان آل الجميل ينفذون مؤامرة خططت لها دوائر المخابرات المركزية الاميركية منذ عام ١٩٧٤ وان البدء بتنفيذها كان في شباط ١٩٧٥ ».

ولقد دفع نمو هذا الوعي وعكسه في مواقف تعارض (ولو بضعف) الفاشيين ، دفع هؤلاء الى زيادة اضطهادهم للمواطنين خوفا من ان يفلت زمام الامور من يدهم .

ولقد وصلت الامور الى حدود لا تصدق .

بكفيا

فقد منع اهالي بكفيا ، على سبيل المثال من استعمال مياه النبع (اذ ان شبكة المياه معطلة) وفرض عليهم شراء الماء من صهاريج خاصة احتكرت استعمال مياه النبع .

وعندما حاول بعض المواطنين من اهالي بكفيا كسر هذا الطوق اشبعوا ضربا على يد افراد العصابات .

ولقد وجه المجلس الحربي التابع لعصابات الكتائب اوامر جلب بحق عدد من المواطنين بسبب رفضهم الانصياع الكلي لاوامر دفع الخوات وعلم ان ثلاثة اشخاص (كانوا من انصار الكتائب فيما مضى) قد اعدموا رميا بالرصاص لرفضهم الانصياع لاوامر صدرت عن امين الجميل .

وتقوم عصابات الكتائب في منطقة المتن بنسف بيوت المواطنين الذين يعارضون تصرفاتهم ومواقفهم وكان اخرها بيت النائب فؤاد لحود في بعبدات الذي نسفه الفاشيون نسفا كاملا بسبب موقف لحود من مشروع اعادة بناء الجيش .

اضافة لذلك قامت عصابات الكتائب بفرض خوات محددة سيجبر المواطنون على دفعها . ولقد حددت العصابات مبلغ خمسمئة ليرة على كل دكان ومحل تجاري تدفع شهريا لقاء حمايتهم .

ولقد قامت عصابات الكتائب باطلاق النار على احد اصحاب المحال الصغيرة في الدورة عندما رفض الدفع قائلا : انا لا ابيع بهذا المبلغ شهريا فكيف ادفع خمسمئة ليرة ، وعندما اصر الكتائبيون تجرأ وقال لهم : حماية .. ممن ؟ حاميها حراميها .. عندها اطلق الفاشيون النار عليه .

وقامت عصابات الكتائب بفرض مبلغ خمسين الف ليرة على كل بيت من بيوت غير الموالين لهم . وهددوا بالنسف اذا لم تدفع المبالغ خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الامر .

الارمن

وعلى صعيد اخر شن الفاشيون حملة شعواء ضد المواطنين من اصل ارمني ونفذوا بحقهم قرارات عنصرية مقرفة .

فقد منعوا كافة الافران من بيع الخبز للارمن . كما فرضوا على كل المستشفيات عدم استقبال اي ارمني جريحا كان ام مريضا .

وقاموا بمداهمة بيوت الارمن في منطقة المتن بحجة البحث عن السلاح كما فرضوا عليهم اتاوات اجبارية .

واثارت هذه الممارسات العنصرية في اوساط المواطنين الارمن نقمة شديدة واجبرت بعض العائلات على الرحيل للمنطقة الغربية .

لقد اثبت الفاشيون عنصريتهم وقمعهم دوما ، لكنهم هذه المرة فاقوا كل حدود ، وبات حديثهم عن حماية « الاقلية المسيحية » في لبنان غير مقبول حتى من الاوساط « المسيحية » نفسها .

ان ظهور بوادر التأفف والتذمر الواسعة هذه ، يطرح امام القوى الوطنية اللبنانية ، ضرورة تحرير المناطق التي يسيطر عليها الفاشيون ، واخراج المواطنين اللبنانيين من هذا السجن الكبير الذي شيدته احزاب « الجبهة اللبنانية » الفاشية .

سلطة الـ"٦و٦" مكرّر" تتخبط بين الخيانة والوطنية

كأنه لم يكف قيادة الجيش انغماسا في الطائفية والعنصرية ، حتى تطلع علينا بقرار آحالة ضباط « جيش لبنان العربي» الى المحاكمة ، جنبا الى جنب مع الضباط الخونة والمأجورين المتعاملين مع العدو الصهيوني ، مؤكدة عداءها لكل ما هو عربي ومتجاهلة عن قصد التناقض الهائل بين الوطنية والخيانة .

لقد قام « جيش لبنان العربي » في الاساس ليرد على الانحياز العلني والكامل للانعزاليين ، والذي مارسته قيادة الجيش باختلاف رموزها . وفكيتور خوري الذي يطالب الآن بمحاكمتهم هو نفسه الذي قاد آلهجوم ضد القرى والمناطق الوطنية في شكا والبترون والتي سقط فيها ثلاثة آلاف مواطن ضحية الحقد الفاشي . فكيف يمتلك الحق لمحاكمة من ثاروا على واقعه المريض ؟ وكيف يعقل ايضا ان يكلف هذا الانعزالي بالذات بتشكيل « جيش وطني متوازن » ؟

ولم يكتف قائد الجيش بالمساواة بين الوطنية والخيانة بل تناسى تماما الضباط والجنود الذين قاتلوا طوال الحرب الاهلية الى جانب القوى الفاشية وما زالوا يحتلون مناصب حساسة في الجيش وعلى رأسهم فيكتور خوري نفسه وبركات والفغالي وغيرهم .

لكن من الطبيعي ان لا يتحمل قائد الجيش الحالي المسؤولية الاولى لقراراته . فالنظام اللبناني الذي اتى به على رأس الجيش واعاد تكليفه تشكيل « الجيش الوطني » واشركه في الخطة الامنية هو المسؤول الاول . ومعاملة الامور بمنظار مختلف لن تؤدي سوى الى حرف الانظار والسماح للمخطط الفاشي بأن ينفذ من خلال ثغرات الحلول الوسط .